

200 ألف طالب وطالبة

إلى فصولهم وسط

شبح «الإنفلونزا» < 14



السفير فوربيس: العلاقات

الكويتية الألمانية جيدة

ونطمح إلى تعميقها < 18



الشريعان أصدر توجيهاته

للسراع في إعداد مشروع

استبدال العادات < 13

ديوان الخدمة يدعو

299 مواطناً لمراجعتهم غداً

< 12

وطن النهار

شؤون اللاجئين حذرت الكويت من خطورة تدويل قضيتهم

مشروعان برلمانيان لتجنيس «البدون» في دور الانعقاد المقبل

«الكويتيين البدون»: مضطرون لنشر قضيتنا على مستوى دولي أكبر



جوهر لـ «النهار»: معاناة البدون اليومية تشبه ما يحدث في دارفور

كتب لافي النيهان

أدى عدد من النواب مخاوف جدية من تدويل قضية البدون خصوصاً بعد أن رفعت عدة جهات دعاوى قضائية في محاكم دولية ضد الكويت. يأتي هذا متزامناً مع تقرير أصدرته اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة حذرت فيه الكويت من التمييز بين البشر على أساس العرق أو الانتماء الديني. واتهمت اللجنة في تقريرها ما اعتبرته رغبة أكيدة لدى البعض في إبقاء وضع البدون على ما هو عليه وهذا ما يفسر بعض المشاكل التي تظهر في سوق العمل والتي يواجهها أبناء هذه الفئة.

وتطرق اللجنة إلى عدد من المشاكل التي تعانيها فئة «البدون» ودخلت في تفاصيل القضية وخصوصاً موضوع شهادات الميلاد حيث أبدت استهجانتها من أن أطفال «البدون» ليست لهم أسماء رسمية مشيرة إلى أن «هناك مجال في الكويت يمكنك أن تشتري منها

إجماع نيابي على زيادة عدد المجلسين لأكثر من 2000

العنجري لـ «النهار»:

ما يحدث لـ «البدون» أمر لا يجوز ولا يقبله العقل

الوعلان لـ «النهار»: لا أرى

بوادر حلها.. لعدم جدية الحكومة

ندوة جماهيرية يقيمها البدون في تيماء 23 الحالي

لعباً تمثل دبية صغيرة وتختار الملابس لهذه الألعاب وتسميها كما تشاء بل يمكنك أن تلصق ورقة تحمل اسم الدب اللعبة ولكن الأطفال البدون محرومون حتى من هذا الحق».

واعتبرت اللجنة أن «الدراسة التي يعتمز أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أعدادها عام 2010 فرصة ثمينة للدعوة إلى موقف رسمي حيال مصادر القلق التي يركز عليها التقرير».

وختمت اللجنة تقريرها بجملة قالها احد المتتمين لفئة البدون من الكويت اعتبر فيها أن «المجتمع الدولي دائماً يفشل في حماية الحقوق الأساسية لغير محمدي الجنسية». وبالعودة إلى التحذير النبائي، قال النائب د. حسن جوهر لـ «النهار» إن التحرك الحكومي لحل مشكلة البدون بطيء جداً ومع الأسف الشديد تستجيب للضغط خصوصاً من فئة قليلة تسعى إلى تعطيل أي مشروع يخص هذه القضية، وهذا الأمر تلمسناه كثيراً وعلى سبيل المثال فإن الحكومة في المجلسين السابقين أبدت الكثير من التعاطف والتفهم وكشفت عن رغبات ولكنها للأسف لم تطبقها على أرض الواقع مثل إصدار شهادات الميلاد والتعليم أو إنهاء بعض المواضيع العالقة حتى وصل الأمر إلى تعطيل القوانين النافذة مثل قضية أبناء المتجنسين والكويتيات وهذا الأمر يسهم في حل جزئي لمشكلة كبيرة.

وأضاف جوهر أننا بين فترة وأخرى نسمع عن إشارات حكومية ولكنها لا ترقى شيئاً على أرض الواقع بل وجدنا الرضوخ للضغوطات أو التهديدات المبطنة من بعض النواب ويبقى الأمل في مجلس الأمة حيث بدأ العدد المؤيد لقرار الحقوق المدنية للبدون يتنامى ومع بداية دور الانعقاد القادم سيكون هناك تحرك جدي ونجحنا في أن نضع القضية ضمن أولويات مجلس الأمة بعدما حاول البعض أن يبعدها.

وأضاف ويكل الم نقول أن القضية تتفاقم يوماً والفترة الزمنية طالت أكثر من اللازم ودخلنا في مراحل يمكن فيها أن نتعرض سمية الكويت في الخارج إلى الأمتزاز خصوصاً في الملاحظات الدولية، وأن هناك محاكم دولية قانونية رفعت قضايا على الكويت، وهذه الأمور بالتاكيد لا نقبل بها ولا نخدم سمعة ومكانة الكويت عالمياً.

وأوضح: سبق أن حذرنا من خطورة تدويل القضية وقد حدث ما حذرنا منه ورضينا أم ابناً وملاحقة الكويت قضائياً في محاكم عالمية هذا في حد ذاته قضية خرجت من

الحزب الكويتي ودخلت إلى الحيز العالمي، ولجنة اللاجئين سبق وأن التقيت بهم ووجدتهم متحمسين وهي من المؤسسات العالمية التي تهتم بهذا الموضوع وتشبيه قضية البدون بدارفور جاء لكي يضيفون عليها نوعاً من المعاناة اليومية ووصل الأمر إلى محاربتهم في لفعة العيش وحرمانهم من أبسط الحقوق المدنية بما في ذلك التعليم والصحة خصوصاً لفئة الأطفال، هذه الأمور بالتاكيد مزعجة.

وأشار جوهر إلى أن دول الخليج وهي القريبة منا والتكلم عن الدول التي كان لديها مثل هذه الملفات على وجه التحديد المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات نجحتا في إغلاق هذا الملف بقرارات جريئة وشجاعة وسريعة في الوقت نفسه، واليوم لا توجد لديهم مشكلة اسمها البدون ونحن في الكويت مع الأسف الشديد يقينا في ذيل القائمة كما هي الحال بالنسبة للكثير من مشاكلنا ونأمل أن نستفيد من تجارب الدول الجاورة.

وجول قانون تجنيس الألفين كشف جوهر عن أن قانون الألفين من القوانين التي تستصدر

ولها أغلبية برلمانية مطمئنة ويمكن أن نزيد هذا الرقم، ونحن لدينا بديل آخر قدمناه وهو وضع معايير شاملة والأعلان عن أعداد المستحقين للجنسية بالكامل، وستقدم هذين المشروعين في دور الانعقاد المقبل.

وختم جوهر تصريحه قائلاً: «من خلال اتصالي الشخصي مع وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد وكذلك الأخوة في اللجنة التنفيذية تغيرت الكثير من التصورات وهناك دراسات ومعايير جديدة قريبة مما نحن نطالب به، وهذا في حد ذاته إنجاز».

وأضاف أن بعض الجهات الحكومية المختصة بدأت تصل إلى القنوات التي كنا نطالب بها منذ عشر سنوات، وهذه الأمور كلها في حاجة إلى تفعيل ومظلة سياسية وحكومية تبارك هذه الخطوات وهذا الأمر الحكومة متفككة فيه.

ومن جهته، أيد النائب عبدالرحمن العنجري في تصريح لـ «النهار» زيادة العدد في قانون تجنيس الألفين إلى أكثر من ذلك، مستذكراً: «المفروض أن الذي يستحق التجنيس يمنح الجنسية والذي لا تنطبق عليه الشروط

يجدون له حلاً آخر ونهني هذه المشكلة بأسرع وقت».

وأوضح العنجري: «سأوقع على قانون تجنيس الألفين إذا تم تقديمه في دور الانعقاد المقبل وحول مقترح الإعلان الكامل للمستحقين فسأقرأ المقترح وبعدما أعلن رأيي، معتبراً أن قضية البدون مثل كرة الثلج قد تنفجر في أي وقت والان أصبحنا مع الجيلة الثالث ولم نجد لهم حلاً وهذا أمر لا يجوز ولا يقبله عقل».

وألى ذلك حمل النائب مبارك الوعلان في تصريح لـ «النهار» الحكومة مسؤولية عدم إيجاد حل لقضية البدون، داعياً الحكومة إلى التعاون في هذا الملف وأن تلتمز بوعودها التي كان من المفروض أن تنفذها وتنهاي فيها هذه المشكلة التي من العار أن تبقى معلقة هكذا، خصوصاً أنها تهم مستقبل شريحة كبيرة ليست لها حقوق بناتنا وكأنهم ليسوا بشرا مثلنا.

وإلى الوعلان تاييده لكل جهد يصب في حل المشكلة نهائياً، مستذكراً «ولكن لا أرى أي بوارد لحل المشكلة لأن الحكومة غير جادة

في ذلك»، ومن جهتها، قالت لجنة الكويتيين البدون إن «قناعاتنا في الحكومة وبغالبية النواب أصبحت في الضيق الحدود لأنهم لم يبتغيوا أي نية جادة لإنهاء قضيتنا العادلة»، مضيفة «الذالك نحن مضطرون للنظر والتفكير بطرق وسبل جديدة تساعدنا على الخلاص من مأساتنا اليومية المستمرة»، موضحة نسعى عملياً إلى نشر قضيتنا على مستوى دولي أكبر لأننا أصبحنا على يقين تام بأن الحكومة ترفض اقرار أبسط حقوقنا المدنية والقانونية، مستذكراً «ولكننا نرفض أن يتم حل قضيتنا في مقابل تشويه سمعة الكويت أو تعريضها لأي من الأضرار حتى لو طال ظلمنا في بلدنا».

وكشفت اللجنة عن أنشطة وندوات سعيها في المرحلة المقبلة من أنشطة وندوات سعيها منها التي بثت روح المطالبة بحقوقنا وزرع أهمية تفعيل دور أبناء البدون كاصحاب قضية عادلة، معلنة عن إقامة ندوة جماهيرية في منطقة تيماء في الجهراء يوم 23 الشهر الحالي بحضور مجموعة من الفعاليات السياسية.

ندوة جماهيرية يقيمها البدون في تيماء 23 الحالي

ندوة جماهيرية يقيمها البدون في تيماء 23 الحالي

طالب النائب د. جمعان الحريش بضرورة أن تخصص الحكومة جزءاً رئيسياً من خطة عملها وبرنامجهما قراراتها لدعم ومساعدة المواطنين في مواجهة ضغوط ومتطلبات الأعباء المعيشية التي أدت إلى مزيد من الالتزامات المالية التي أخذت تتصاعد في كبر حجمها وصعوبة الإيفاء بها تدريجياً.

كما أنها تتصاعد بصورة مستمرة ومتسارعة في ظل عدم القدرة على السيطرة عليها، وذلك بدلا من تركيز جل اهتماماتها على صراعات ومواجهات وتجادب سياسي مفتعل أو عديم الفائدة الفعلية على أرض الواقع بهدف استغلال أطول فترة زمنية ممكنة لكل مواجهة في معظم الأحيان ثم الانتقال إلى التجاذب في مواجهة جديدة.

وأشار الحريش إلى أن تزاحم المناسبات قد دفع شريحة كبيرة من المواطنين إلى العجز عن تحمل النفقات اللازمة لها خصوصاً الذين لديهم عدد من الأبناء فقد جاء موسم شهر رمضان المبارك وبعده عيد الفطر ملازماً لموسم بدء المدارس وما يتضمنه من أعباء والتزامات كبيرة على كاهل كل رب أسرة.

وبعد فترة قصيرة يحل موسم عيد الأضحى المبارك الذي يصعب الإيفاء بكل مستلزماته بسبب الارتفاع الجنوني لأسعار الأضاحي وكذلك أسعار الملابس وغيرها من متطلبات الحياة، التي أوصلت الأسرة الكويتية إلى أسوأ حالة عسر وعجز مالي تمر بها منذ سنوات طويلة وحان الوقت الذي لا يقبل التأجيل في النظر في سرعة إصدار القرارات التي تدعم هذه الأسر وتحافظ على استقرارها المالي والاجتماعي. وأكد الحريش أن ما دفع نواب كتلة التنمية والإصلاح من النوابين فلاح الصواغ ومحمد هابيل لتقديم اقتراح بقانون ومنحه صفة الاستعجال لرفع علاوة الأبناء الشهرية من 50 ديناراً إلى 75 ديناراً هي جزء من مجموعة مطالبات منصفة وعادلة للأسرة الكويتية سيتم تقديمها خلال الفترة المقبلة لمساعدتها وتمكينها من الإيفاء بالتزاماتها المالية والمعيشية قبل أن تصل لمستوى كارثي ومهين لجزء كبير من أبناء الشعب الكويتي، وسط تفرج وانتشغال المسؤولين والمعنيين بتوافه الأمور عن دعم

وصول وفد لجنة شؤون المرأة والأسرة

وصل البلاد مساء أول من أمس الجمعة وفد لجنة شؤون المرأة والأسرة في مجلس الأمة بعد مشاركته في أعمال المؤتمر الرابع لأعضاء اللجان البرلمانية الذي يقامه الاتحاد البرلماني الدولي في مقره في جينيف خلال الفترة 28- 29 2009. ويترأس الوفد النائب د. معصومة المبارك وعضوية النائب د. أسيل العوضي واختصاصي سياسي في مكتب شؤون المرأة والأسرة في مجلس الأمة نجود الغريلي، حيث استعرض المؤتمر خلال مناقشاته سبل المساواة بين الجنسين في مشاركتهم السياسية في البرلمانات.



د. جمعان الحريش

ومن ثم فإن الحاجة ملحة لعدم المساس بأحقية المواطن الكويتي من موظفي الحكومة والقطاع الخاص إلى رفع علاوة الأعباء إلى 75 ديناراً للفرد.

وانطلاقاً من تلك الأسباب فقد استهدف هذا الاقتراح تعديل الفقرة الثالثة من القانون رقم 19 لسنة 2000 المشار إليه فيما تضمنه من خطر رفع علاوة الأولاد إلى ما يزيد عن 50 ديناراً للمواطنين العاملين في الجهاز الحكومي للدولة والقطاع الخاص في تاريخ صدور القانون سالف الذكر.

واستقرار الشعب الكويتي. وفي الإطار ذاته، وبالتوازي مع تصريح الحريش تقدم نواب كتلة التنمية والإصلاح فيصل المسلم وجمعان الحريش ووليد الطبطبائي والنائبان فلاح الصواغ ومحمد هابيل باقتراح بقانون لتعديل المادة الثالثة من القانون رقم 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها على العمل في الجهات غير الحكومية وتحسين استقرار الاجتماعي والمالي للعاملين في الجهات الحكومية والمساهمة في مساعدة الشريحتين لتحمل الأعباء المعيشية.

وخص الاقتراح على أن يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم 19 لسنة 2000 المشار إليه النص التالي:

تؤدي الحكومة للمواطنين أصحاب المهن والحرف ولين يعملون في جميع الجهات علاوة اجتماعية وعلاوة أولاد، ويصدر مجلس الوزراء بناء على اقتراح المجلس القرارات المنظمة لذلك، وتحدد هذه القرارات قيمة كل من العلاوتين المذكورتين وشروط استحقاقها والمهن والحرف والأعمال والجهات التي تنطبق عليها والمدة التي تستمر الحكومة خلالها في تاديتها، على أن تكون:

علاوة الأولاد خمسة وسبعين ديناراً عن كل ولد حتى الولد السابع، وذلك كله مع عدم الإخلال بالحقوق المكتسبة للعاملين في الجهات الحكومية قبل صدور هذا القانون بالنسبة إلى ما يستحقونه من علاوة اجتماعية وعلاوة أولاد.

وشرحت المذكرة الإيضاحية للاقتراح أن الدستور كفل المساواة بين المواطنين كحادي الدعامات التي يقوم عليها المجتمع كما اعتمد التراحم والتعاون صلة وثقى بينهم وذلك طبقاً لإحكام المادة السابعة من الدستور كما تكفل طبقاً للمادة عشرة منه بتوفير خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية لهم.

ولما كانت علاوة الأولاد هي من قبيل العلاوات الاجتماعية التي أراد المشرع من تقريرها أنها تساعد الأسرة الكويتية على النهوض بأعبائها المعيشية والوفاء بالتزاماتها الاجتماعية تجاه أبنائها من تعليم وصحة وأوجه صرف متعددة على مناحي حياتهم،

واعتبرت اللجنة أن «الدراسة التي يعتمز أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أعدادها عام 2010 فرصة ثمينة للدعوة إلى موقف رسمي حيال مصادر القلق التي يركز عليها التقرير».

وختمت اللجنة تقريرها بجملة قالها احد المتتمين لفئة البدون من الكويت اعتبر فيها أن «المجتمع الدولي دائماً يفشل في حماية الحقوق الأساسية لغير محمدي الجنسية». وبالعودة إلى التحذير النبائي، قال النائب د. حسن جوهر لـ «النهار» إن التحرك الحكومي لحل مشكلة البدون بطيء جداً ومع الأسف الشديد تستجيب للضغط خصوصاً من فئة قليلة تسعى إلى تعطيل أي مشروع يخص هذه القضية، وهذا الأمر تلمسناه كثيراً وعلى سبيل المثال فإن الحكومة في المجلسين السابقين أبدت الكثير من التعاطف والتفهم وكشفت عن رغبات ولكنها للأسف لم تطبقها على أرض الواقع مثل إصدار شهادات الميلاد والتعليم أو إنهاء بعض المواضيع العالقة حتى وصل الأمر إلى تعطيل القوانين النافذة مثل قضية أبناء المتجنسين والكويتيات وهذا الأمر يسهم في حل جزئي لمشكلة كبيرة.

وأشار جوهر إلى أن دول الخليج وهي القريبة منا والتكلم عن الدول التي كان لديها مثل هذه الملفات على وجه التحديد المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات نجحتا في إغلاق هذا الملف بقرارات جريئة وشجاعة وسريعة في الوقت نفسه، واليوم لا توجد لديهم مشكلة اسمها البدون ونحن في الكويت مع الأسف الشديد يقينا في ذيل القائمة كما هي الحال بالنسبة للكثير من مشاكلنا ونأمل أن نستفيد من تجارب الدول الجاورة.

وجول قانون تجنيس الألفين كشف جوهر عن أن قانون الألفين من القوانين التي تستصدر